

# لقاء معالي مانع سعيد العتيبة وزير البترول والثروة المعدنية بالصحفيين ورجال الاعلام المرافقين لفخامة الرئيس الهندي فخر الدين علي أحمد في زيارته الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أكتوبر ١٩٧٦

في الرابع من أكتوبر تشرين أول ١٩٧٦، وفي منزل معالي وزير البترول تم لقاء هام بينه وبين مجموعة الصحفيين المرافقين للرئيس الهندي فخر الدين علي أحمد .

وقد حضر هذا اللقاء مندوبو الصحف المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفيما يلي تفاصيل وقائع هذا اللقاء الهام.

بدأ معالي الوزير بكلمة ترحيبية قال فيها :

أصدقائي أود أن أرحب بكم بدولة الإمارات وسأكون سعيداً للإجابة عن أي تساؤل في أذهانكم - أود أيضاً أن أشكر رجال الصحافة المحلية والذين كثيراً ماقابلتهم في مناسبات متعددة - لن أطيل عليكم وسأترك الفرصة لكم لطرح أسئلتكم وسأجيب عنها جميعاً .

س / هل لمعالي الوزير أن يوضح الأسباب على إقبال السوق العالمية على شراء بترول دولة الإمارات وليبينا رغم أن سعر بترول البلدين قد يكون مرتفعاً قليلاً عن أسعار النغوم الأخرى؟

ج / لا أرى علاقة بين دولة الإمارات وليبيا - نحن في دولة الإمارات نطبق المبادئ الأساسية لمنظمة الأوبك ونحن أوفياء للمنظمة ونحن أعضاء فعالين بها ولن نعمل أو نسمح بالعمل على اتخاذ أي قرار يتعارض مع قرارات أو مبادئ المنظمة . لكن يظهر أن هناك سوء فهم من قبل بعض المرافقين وخاصة فيما يتعلق بأوضاع السوق العالمية ، وكما نعرف أن السوق ليست ملكاً لدولة معينة ، هي سوق كبيرة وبترولنا يدخل هذه السوق التي تخضع لعدة عوامل

منها حساسية السوق وتأثره بالتضخم أو الإنكماش أو الإنتعاش الاقتصادي أو الأزمة الاقتصادية لذلك فالطلب على البترول متأرجح من وقت لآخر ، فنرى الطلب غالباً على البترول الخفيف ومرة أخرى بالعكس الطلب على البترول الثقيل ونحن بعد التشاور مع منظمة الأوبك استطلعنا حل مشكلة إنخفاض الطلب على بترولنا وخاصة بعد إنتعاش الإقتصاد العالمي الأخير والسيطرة على التضخم لهذا السبب ازداد الطلب على البترول الخفيف وأنا على ثقة أن الطلب سيزداد أيضاً على البترول الثقيل مع ازدياد التحسن في الأوضاع الاقتصادية العالمية . ولكن هناك مشكلة فروقات الأسعار وأنا أعلنت في مناسبة سابقة استعدادنا لقبول تعديلات طفيفه لحل مشكلة فروقات الأسعار ولكن شريطه أن تكون التعديلات في إطار منظمة الأوبك على أن يقابله رفع سعر البترول الخفيف بنسبة بسيطة .

س / هل لمعالي الوزير أن يعطينا فكرة عن نسبة استثمار عائداً البترول في مشاريع التطوير والتنمية الداخلية ؟

ج / عائداًتنا البترولية هي المصدر الرئيسي لدخلنا القومي وتشكل أكثر من ٩٢ ٪ أو ٩٣ ٪ من مجموع الدخل القومي - ونحن في الإمارات نصرف معظم هذه الدخولات على مشاريع التنمية في الإمارات ومساعدة الدول النامية الصديقة .

س / كان هناك اقتراح بوضع خطة لبيع البترول بأسعار مخفضة للدول النامية بخلاف الأسعار المرتفعة للدول الصناعية فما موقف دولة الإمارات من هذا الاقتراح؟

ج / هذا ما نفعله الآن وهذه حقيقة ، نحن وإيران والعراق والسعودية والأعضاء الأخرى نبيع بترولنا بثلث السعر تقريباً للدول النامية والثلثان الباقيان تكون على شكل قروض طويلة الأمد وسهلة الشروط وهذا يثبت رغبتنا الصادقة في مساعدة الدول النامية لاننا جزء من العالم الثالث.

س / هل لدى دولة الإمارات تشكيز بتخفيض معدلات الإنتاج خاصة على ضوء ما ذكر عن وجود فائض مالي لديكم؟

ج / ليس لدينا خطط لتخفيض الإنتاج في الوقت الحالي على الأقل لأننا نحتاج للدخولات الحالية لاستثمارها في مشاريع التنمية الداخلية ومساعدة الدول الصديقة ولكن هذا لا يعني أننا سنزيد كميات الإنتاج إلى درجة كبيرة لاننا نرغب في حفظ هذه الثروة للأجيال القادمة الذين من حقهم الحصول على حصصهم من هذه الثروة .

س / ماهي نسبة الانتاج فيما يتعلق بالحقول البرية والبحرية؟

ج / تنتج حالياً حوالي ٢ مليون برميل يومياً وهذه الكمية تنتج بالتساوي ٥٠ ٪ من الحقول البرية ( مليون برميل ) و ٥٠ ٪ من الحقول البحرية ( مليون برميل ) لكن الإحتياطى قد لا يكون بنفس النسبة لكن هناك بعض المناطق مازالت بحاجة إلى عمليات مسح أخرى لمعرفة مخزونها من إحتياطى البترول والمعادن الأخرى .

س / هل لديكم مشاريع لاستثمار الغاز؟

ج / نعمل الآن لاستثمار الغاز المصاحب للبترول بدلاً من إهداره حرقاً ونخطط



لاستعماله في صناعة البتروكيماويات ولكن هذا ليس بالعمل السهل فهو يحتاج إلى تمويل ضخّم ويحتاج إلى الوقت ولقد حققنا نجاحاً في هذا المجال حيث تم إنشاء مصنع تسييل الغاز في جزيرة داس وهو المصنع الأول من نوعه في الخليج وهو مشروع متقدم تكنولوجياً وفريد من نوعه في الشرق الأوسط .

س / هل هناك معادن أخرى غير البترول؟

ج / هناك بعض المعادن وقد انتهينا من المرحلة الأولى للمسح المعدني وقد اكتشفنا معدن النحاس ونعتقد أنه بكميات كبيرة ونحن الآن نتجه إلى المرحلة الثانية من المسح حيث سيكون بإمكاننا تقدير كمية المعادن الموجودة في باطن الأرض .

س / معالي الوزير من المعروف أن دولة الإمارات هي سادس دولة منتجة للبترول في العالم فهل لديكم مشاريع لإقامة مصافي بترول؟

ج / أقمنا مصفاة في أم النار وهي تكفي سوق أبوظبي والآن نبحث إقامة مصفاة أخرى في الرويس لسد حاجة سوق الدولة كاملة وتصدير الزيادة إلى الخارج ونأمل مستقبلاً أن نقيم مشاريع الأسمدة الكيماوية ونحن الآن في مرحلة بحث ماهي أولوية المشاريع البتروكيماوية التي يجب إنشاؤها - نحن حريصون قبل أن نبدأ التصنيع على التنسيق مع دول الخليج الأخرى لأن مثل هذه الصناعات هي أكبر من إمكانيات أي دولة منفردة ( إمكانيات مادية تكنولوجية ) .

س / هل تفكر الإمارات في إقامة مصافي بترول في الخارج؟

ج / نساهم في مصفاة ملتان في باكستان ولكن لسنا مستعدين حتى الآن للمساهمة بصورة كبيرة في هذا المجال ( في الخارج ) لأننا نركز الآن على التصنيع الداخلي وعندما يتحقق هذا سنزيد استثمارنا في مصافي البترول الخارجية .

س / ماهي كمية تكرير البترول الحالية؟

ج / ٢٠ ألف برميل يومياً في الوقت الحاضر وعندما يتم الإنتهاء من مصفاة الرويس سيكون بمقدورها

تكرير أكثر من ١٢٠ ألف برميل يومياً . س / ماهي خطط التصنيع المستقبلي

ج / التصنيع هو من الدعامات الأساسية ونحن نعمل على إقامة الصناعات التي لا تعتمد كلياً على البترول لأن الصناعات البتروكيماوية سوف تختفي بزوال البترول أو مشتقاته .

س / وكالة رويتر - هل تعتقد أن ربط بعض الدول لموقفها من مسألة أسعار البترول بمصالحها الخاصة جداً هو تهديد لمستقبل منظمة الأوبك ؟

ج / المنظمة لا تنظر إلى المصالح الشخصية لكل بلد على إنفراد وإنما لصالح المجموعة مجتمعة ولكن بنفس القدر فإن كل دولة لا يمكن أن تنصل البترول عن مصالحها الخاصة . لذلك لا يمكن فصل تطلعات الدول المنتجة ومصالحها عن علاقاتها مع الدول الصناعية خاصة وأن البترول أصبح سلعة استراتيجية لهم وقد أثبتت الحرب فعالية هذا السلاح في أعقاب حرب أكتوبر المجيدة بعد ذلك اكتشف العالم من منتج إلى مستهلك أن البترول ليس سلعة تجارية بعته وإنما هو سلعة إستراتيجية وهذه الحقيقة كانت تعرفها الدول المتقدمة والشركات منذ

أمد بعيد والدول المنتجة لم تكتشفها إلا بعد حرب أكتوبر .

س / هل لزيارة الرئيس فخر الدين

علي أحمد علاقة بتزويد الهند بالبترول ؟

ج / زيارة الرئيس الهندي سوف توفر الفرصة لبحث مجالات التعاون المختلفة بين البلدين بما في ذلك البترول .

س / هل تعتقد أن اقتراح معاليكم برفع أسعار البترول من ١٠ - ١٥ سنت يشكل حلاً وسطاً بين المعارضين والمؤيدين لرفع أسعار البترول ؟

ج / نحن لا نزيد الأسعار من أجل الزيادة فقط ولكن دول الأوبك جمعت الأسعار لمدة ١٥ شهراً وخلال هذه الفترة ارتفعت أسعار المواد المصنعة والخدمات والخبرات التكنولوجية بصورة كبيرة الأمر الذي يؤثر على معدلات عائداتنا وقوتها الشرائية لذلك أكرر ما ذكرته في مناسبات سابقة أنه يتعين الآن إيجاد حل جذري لمشكلة الأسعار وهذا يتحقق بطريقتين :

١ - ربط أسعار البترول بأسعار المواد المصنعة والخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة من جهة وربط سعر البترول مع سعر مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم والطاقة النووية والشمسية وغيرها من جهة أخرى .

ونحن نعتقد أنه لا بد من رفع سعر البترول بنسبة ١٠ ٪ بالإضافة إلى أننا مستعدون لقبول زيادة ١٠ - ١٥ سنت على كل برميل من نفطنا الخفيف ولكن مثل هذه المعادلة يجب أن توافق عليها جميع دول منظمة الأوبك .

جميع دول منظمة الأوبك .

